

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الغش في وزن غاز البوتان المعبأ في قنينات من وزن 3 كغ و 12 كغ

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

بحلول يوم الإثنين 20 ماي 2024، دخل قرار الحكومة المتعلق بالتقليص الجزئي من الدعم الموجه لقينيات غاز البوتان برسم سنة 2024، بما قدره 2,50 دراهم بالنسبة لقينية غاز البوتان من فئة 3 كغ، و 10 دراهم لقينية غاز البوتان من فئة 12 كغ، وهو ما جعل المستهلك المغربي يتحمل تبعات هذا القرار والمتمثلة في الزيادة في ثمن قنينة غاز البوتان التي انتقل ثمنها من 10 دراهم إلى 12,50 درهم بالنسبة لقينية غاز البوتان من فئة 3 كغ، و من 40 درهما إلى 50 درهما بالنسبة لقينية غاز البوتان من فئة 12 كغ، أي بزيادة تقدر بـ 25% في كل حالة. هذه الزيادة المجحفة في مادة أساسية أدت إلى انكشاف فضيحة أكبر والمتمثلة في الغش في وزن غاز البوتان المعبأ في هذه القنينات. بحيث تتراوح نسبة الغش في وزن الغاز المعبأ بين 10% و 25% من الوزن المصرح به من غاز البوتان على ظهر القنينة. مما يجعل المستهلك يتعرض للسرقة كلما اقتنى قنينة غاز البوتان يتراوح معدل قيمة المسروق بين 2.20 درهم بالنسبة لقينية غاز البوتان من فئة 3 كغ و 8,75 دراهم بالنسبة لقينية غاز البوتان من فئة 12 كغ.

وإذ سبق لي أن نبهت وزارتك بحالات الغش التي يتعرض لها المستهلك المغربي أثناء عملية الوزن أو قياس حجم المواد السائلة أو الغازية من خلال السؤال الشفوي الذي وجهته لكم بتاريخ 18 نوفمبر 2022 تحت عدد 22/699 حول مراقبة وسائل الوزن وقياس الأحجام والأبعاد بالأسواق المغربية، فإنني أكد مرة أخرى مسؤولية المصالح التابعة لوزارتكم في الإخلال بواجب حماية المستهلك المغربي.

لكل هذه الاعتبارات أسألكم السيد الوزير المحترم:

- 1- ما هي أسباب تراجع مراقبة المصالح التابعة لوزارتكم لأوزان المواد الاستهلاكية بالأسواق المغربية؟
- 2- ما هي الآليات التي ستفعلها المصالح التابعة لوزارتكم، إما بمفردها أو في إطار لجان مشتركة، من أجل مراقبة أوزان المواد الاستهلاكية المختلفة و زجر المخالفين؟
- 3- ما هي برامج وخطط وزارتك لضمان حماية حقوق المستهلك المغربي من كل أشكال الغش باستعمال أدوات الوزن والقياس أثناء مختلف العمليات التجارية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

النزهة اباكريم